

Distr.
GENERAL

A/RES/53/161
25 February 1999

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والخمسون
البند ١١٠ (ج) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناءً على تقرير اللجنة الثالثة (A/53/625/Add.3)]

١٦١/٥٢ - حالة حقوق الإنسان في نيجيريا

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد أن على جميع الدول الأعضاء التزاماً بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها، كما نص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة وكما هو مبين بالتفصيل في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(١)، والعهد الدولي الخاصين بحقوق الإنسان^(٢)، وغير ذلك من صكوك حقوق الإنسان المنطبقة،

وإذ تشير إلى أن نيجيريا طرف في العهد الدولي الخاصين بحقوق الإنسان، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري^(٣)، واتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة^(٤)، واتفاقية حقوق الطفل^(٥)، فضلاً عن الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب^(٦)،

وإذ تشير إلى قراراتها السابقة وقرارات لجنة حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في نيجيريا،

وإذ ترحب بالإسهام الإيجابي الذي تقدمه نيجيريا من خلال الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لدعم الحكم الديمقراطي في منطقة غرب أفريقيا،

- | | |
|-----|--|
| (١) | القرار ٢١٧ ألف (د - ٣). |
| (٢) | القرار ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١)، المرفق. |
| (٣) | القرار ٢١٠٦ ألف (د - ٢٠)، المرفق. |
| (٤) | القرار ١٨٠/٣٤، المرفق. |
| (٥) | القرار ٢٥/٤٤، المرفق. |
| (٦) | الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٥٢٠، الرقم ٢٦٣٦٣. |

وإذ تلاحظ الخطوات الإيجابية المشجعة التي اتخذتها حكومة نيجيريا، والجديرة بالمساندة الكاملة، والتي كانت موضع ترحيب من شعب نيجيريا، فضلا عن المجتمع الدولي، بما في ذلك الكمنولث والاتحاد الأوروبي،

١ - تحيط علما مع التقدير بالتقرير المؤقت للمقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في نيجيريا^(٧)؛

٢ - ترحب بإعلان الفريق عبد السلام أبو بكر عن برنامج جديد للانتقال إلى الحكم المدني وتلاحظ مع الارتياح التزام حكومة نيجيريا بإعادة إرساء الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان على نحو كامل؛

٣ - تلاحظ مع الارتياح الخطوات الملموسة المتخذة حتى الآن لتنفيذ برنامج الانتقال، وتطلع إلى اتخاذ مزيد من التدابير في هذا الصدد؛

٤ - تعرب عن تأييدها الكامل لحكومة نيجيريا في العملية الهامة التي تضطلع بها لبناء نيجيريا يسودها السلام والاستقرار وتقوم على أسس سيادة القانون والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان؛

٥ - ترحب باستعراض حكومة نيجيريا للمراسيم التي لا تزال نافذة، وتحثها على أن تعجل بإلغاء المراسيم التي تؤثر على حقوق الإنسان الأساسية لمواطنيها؛

٦ - تشجع جميع قطاعات المجتمع النيجيري على المشاركة بنشاط وبصورة بناءة في عملية التحول الديمقراطي وإعادة إرساء الحكم المدني؛

٧ - تلاحظ مع الارتياح إنشاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وإصدار جدول زمني تفصيلي لعملية الانتخابات التي ستستكمل بإجراء الانتخابات الرئاسية في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٩ وتسليم مقاليد السلطة إلى حكومة مدنية في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٩؛

٨ - ترحب بالدعوات التي وجهتها حكومة نيجيريا إلى الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والكمونولث والاتحاد الأوروبي من أجل تقديم المساعدة الانتخابية ومراقبة الانتخابات على جميع الصعد بغية كفاءة مصداقية العملية الانتخابية؛

٩ - ترحب أيضا بإعلان حكومة نيجيريا التزامها بحماية حرية التعبير، ولا سيما حرية الصحافة، وتلاحظ مع الاهتمام الخطوات الأولى المتخذة لإصلاح القوانين الناظمة لوسائل الإعلام؛

(٧) انظر A/53/366 و Add.1.

- ١٠ - ترحب كذلك بإطلاق سراح السجناء السياسيين، بمن فيهم المعتقلون العشرون من أوغوني، وتعرب عن أملها في الحصول على إيضاح سريع بشأن الحالات التي لم يبت فيها بعد؛
- ١١ - تؤكد أن لإنشاء وتعزيز الهياكل والمؤسسات الوطنية في ميدان حقوق الإنسان أهمية قصوى لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في نيجيريا؛
- ١٢ - تشيد بلجنة نيجيريا الوطنية لحقوق الإنسان لما تضطلع به من أعمال هامة، وتشجع حكومة نيجيريا على أن تزود اللجنة بموارد كافية وأن تولي الاحترام الكامل لاستقلالها؛
- ١٣ - تهيب بجميع الدول ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة تقديم الدعم بسخاء للعملية الانتقالية الجارية حاليا في نيجيريا، وبخاصة العملية الانتخابية وتعزيز القدرة الوطنية في ميدان حقوق الإنسان، والموافقة على الطلبات المقدمة للحصول على المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية؛
- ١٤ - ترحب بالقرار الذي اتخذته الاتحاد الأوروبي والكمونولث وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالبدء في رفع الجزاءات المفروضة على نيجيريا وذلك في ضوء التقدم المحرز صوب إعادة إرساء الحكومة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان؛
- ١٥ - تهيب بحكومة نيجيريا التقيد بالالتزامات التي تعهدت بها بحرية بموجب العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان^(٣)، وغيرهما من صكوك حقوق الإنسان، لدى تنفيذ برنامج الانتقال وما بعد ذلك؛
- ١٦ - تهيب أيضا بحكومة نيجيريا متابعة التوصيات الواردة في التقرير المؤقت للمقرر الخاص؛
- ١٧ - ترحب بالدعوة الموجهة إلى المقرر الخاص للقيام بزيارة إلى البلد؛
- ١٨ - تقرر مواصلة نظرها في حالة حقوق الإنسان في نيجيريا بغية اختتام هذا النظر في دورتها الرابعة والخمسين في ضوء ما يستجد من تطورات أخرى وما تتخذه لجنة حقوق الإنسان من قرارات ذات صلة في دورتها الخامسة والخمسين.

الجلسة العامة ٨٥

٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨